جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا

التقاعد المبكر فى قانون التأمين الاجتماعى المصرى فى ضوء الخصخصة

رسالة مقدمة من
الباحث

علاء محمد محمد مهران

للحصول على درجة
الدكتوراه فى القانون

لجنة الحكم والمناقشة

الأستاذ الدكتور / أحمد حسن البرعى رئيسا ومشرفا
أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية
كلية الحقوق / جامعة القاهرة
وزير التضامن الأسبق

الأستاذ الدكتور / محمد أحمد اسماعيل عضوا
أستاذ التشريعات الاجتماعية
كلية الحقوق / جامعة بنى سويف

الدكتور / محمد عطيه أحمد عضوا
وكيل وزارة التأمينات الأسبق

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

إنا فتحنا لك فتحا مبينا

ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك

ومـــا تأخر ويتـــم نعمته عليك

ويهـــديـك صراطا مستقيمـــا

وينصرك الله نصرا عـــزيـزا

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

الحمدلله الذى أنعم على ووفقنى فـى إتمام هـذا البحث ، ثم اتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان للأستـاذ الدكتـور / أحمد حسن البرعى – أستاذ ورئيس قسـم التشريعات الاجتماعية – كلية الحقـوق – جامعة القاهـرة .

وزير التضامن سابقا .

والمشرف علـى هـذه الرسالة ، لما قدمه للباحث مـن عـون واهتمام ومساعدة وتدعيم ، والذى كان له بالغ الأثر فى إتمام هذا البحث ، فله من الباحث كل الشكر والتقدير والعرفان بالجميل ، جزاه الله عنه خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير للأستـاذ الدكتور / محمد أحمد اسماعيل – أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية – كليـة الحقوق – جامعة بنى سويف .

لموافقة سيادته على الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة .

ولما قدمه للباحث من علم ومعرفه فى الدراسات العليا .

متمنيا لسيادته دوام الصحة .

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير للدكتور / محمد عطيه أحمد – وكيل وزارة التأمينات سابقا .

لموافقة سيادته على الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة .

ولعطاءه المتميز فى المجال التأمينى .

متمنيا لسيادته دوام الصحة .

كما يتقدم الباحث بأسمى أيات الشكر والعرفان ، لكل مـن قدم له يد العون والرعاية، جزاهم الله عنه خير الجزاء .

وأخيرا أدعـو الله العلى القدير أن يتقبل منى هـذا العمل ابتغاء مرضاتة سبحانه وتعالى والحمدلله رب العالمين .

اهداء

إلى اسرتى الصغيرة

زوجتى

وأبنائى الأعزاء

روان & جنى & يوسف

وإلى اسرتى الكبيرة

أبى رحمه الله

وأمى الغالية وجميع أخواتى

إلى كل من يسعى بالعلم ابتغاء مرضاة الله عز وجل .

أهدى رسالتى بكل الحب والتقدير .

مقـدمــة :ــ

شهد الاقتصاد العالمى العديد مـن الأزمات المالية والاقتصادية ، التــى طالت العـالم العربى ، وتـأثر بها سـوق العمل ، و ترتب عليهـا ارتفاع معدلات البطالة ، زيادة العمالة غير المنتظمة ، زيادة الطلبات على التقاعد المبكر ، والتهرب من تأدية الاشتراكات التأمينية (١):ـ

ومن هنا ، وفى سبيل إعادة النظر فى الدور الاقتصادى للدولة ، برزت الخصخصة كأحد الحلول لعلاج أوجه الخلل فى الهياكل الاقتصادية ، وللإرنقاء بمستوى الكفاءة والأداء (٢).

ومما لاشك فيه ، أن الخصخصة كانت ضرورة محتمة ، ليس فقط نتيجه للأزمة الاقتصادية العالمية ، بل ايضاً للمشاكل التى واجهها الاقتصاد المصرى ، وفشل القطاع العام فى القيام بدوره نحو التنمية .

بالإضافة إلــى ذلك ، كانت هنـاك ضغوط تمارسهـا المؤسسات الــدولية (البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وهيئات المعونة الأجنبية)،علــى حكومات الدول النامية ، لـدفعها إلــى تطبيق سياسة الخصخصة ، وربطت بين استفادة الدول من المنح والقروض المقدمة ، وبين التزام الحكومات المستفيدة بتطبيق الخصخصة (٣).

ولقد وضعت الحكومة المصرية آليات لمواجهة المشكلات التى تترتب على الخصخصة من ناحية العمالة ، ومنها قيامها بتشكيل لجنة لدراسة تعويضات النظام الاختيارى للمعاش المبكر للعاملين بشركات قطاع الأعمال العام سنة ١٩٩٥ .

١- منظمة العمل العربية : الحماية الاجتماعية سبيلا للعدالة الاجتماعية وضمانا لجيل المستقبل ، مؤتمر العمل العربى ، الدورة التاسعة والثلاثون ، القاهرة ١-٨ ابريل ، نيسان ٢٠١٢ ، ص ١٤٣

٢- منظمة العمل العربية : أثر برامج الإصلاح الاقتصادى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية على أنظمة التأمينات ، دمشق ٢٠-٢٢ نوفمبر ، تشرين الثانى سنة ٢٠١٠ ، ص ١٠ وما بعدها

3-WorldBank :" Egypt – Stabilization and Structural Chang ", w. b, Washington , D. C ., 1999 , P. 13

والخصخصة كأى سياسة اقتصادية ، تحتاج إلى تخطيط جيد ، وتنسيق بين الجهات المعنية ، وهو ما تجاهلته الدولة فى تنفيذ هذه السياسة ، الأمر الذى أدى إلــى صدور عــدة أحكام قضائية ، نتيجة تطبيق هــذه السياسة " الخصخصة " ، نظراً لما شابها الكثير من الفساد المالى والمخالفات القانونية ، كما انعكس هذا الأمر بالسلب ايضاً على حقوق العمال ، نتيجة تطبيق هذه السياسة ، وتقاعدهم مبكراً سواء أكان ذلك بالترغيب أم بالترهيب ، الأمر الذى أثر ايضاً على التوازن المالى لصندوق التأمينات والمعاشات .

ونتيجة لذلك ايضاً ، أدخلت وزارة التأمينات " التضامن حالياً " عدة تعديلات على قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، بهدف الحد من نظام " التقاعد المبكر " ، الذى أثر بالسلب على التوازن المالى للصندوق ، وكان منها القانون رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٩ ، والقانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ ، ثم بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ (وذلك عن طريق التعديلات الواردة بجداول التخفيضات ، المرفقة بهذه القوانين ، وفقا لسن المتقاعد مبكرا) (٤) .

إلا أن الخصخصة كسياسة اقتصادية ، رغم عدم التخطيط لها بشكل جيد، ليست السبب الوحيد فى الخلل الذى حدث فى التوازن المالى لصندوق التأمينات والمعاشات ، بل كانت هناك أحكام كثيرة ، كان لها بالغ الأثر فى هذا الخلل .

٤- قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى ، نشر فى الجريدة الرسمية – العدد رقم ٣٥ (تابع) الصادر فى ١٩٧٥/٨/٢٨ ويعمل به إعتبارا من أول سبتمبر ستة ١٩٧٥

قانون رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعي – الجريدة الرسمية – العدد ٢٤ (تابع) في ١١ يونية ٢٠٠٩

قانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات – نشر بالجريدة الرسمية – العدد ٢٤ مكرر في ٢٢ يونية ٢٠١٠

قرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ ، بتعديل أحكام قانون التأمين الاجتماعى ، الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، الجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر (أ) ، فى ٢ سبتمبر سنة ٢٠١٤

ورغم أن الأسس الفنية لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، تراعى دائماً تخفيض قيمة المعاش المبكر ، إلا أن قانون الخدمة المدنية الجديد رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ ، أعطى لمن يرغب فى التقاعد المبكر مدة تضاف لمدة خدمته (٥) .

لذلك ، سوف يتم تقييم التقاعد المبكر ، فى ضوء مزايا وعيوب هذا النظام، الذى تم تطبيقه عند انتهاج سياسة الخصخصة .

أهمية الدراسة :-

يهدف هذا البحث إلى دراسة التقاعد المبكر فى قانون التأمين الاجتماعى المصرى فى ضوء الخصخصة ، وتتمثل أهمية هذا الموضوع فى أن الدولة أستخدمت نظام التقاعد المبكر كأحد الآليات لمواجهة مشكلة العمالة عند تطبيق الخصخصة ، وقد ترتب على استخدام هذه الآلية تأثيرات متعددة ، سواء أكان ذلك من الناحية الاقتصادية (أثر التقاعد المبكر على الموارد المالية للتأمينات الاجتماعية) أم من الناحية الاجتماعية (أثر التقاعد المبكر على قوة العمل وتنمية الموارد البشرية) ، وما يخص مشكلة البطالة من ناحية تخفيضها أو زيادة أعدادها ، نتيجة تطبيق هذه الآلية (التقاعد المبكر) .

مشكلة البحث :-

تتمثل في القدرة الكبيرة لنظم التأمينات الاجتماعية علي تكوين المدخرات

٥- قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ ، بإصدار قانون الخدمة المدنية الجديد ، الجريدة الرسمية ، العدد ١١ (تابع) فى ١٣ مارس سنة ٢٠١٥

بصورة إيجابية ، التى يمكن استغلالها وتوجيهها لتعظيم الفائدة الاقتصادية والاجتماعية منها ، بالشكل الذى يحافظ على استقرار الاقتصاد الوطنى .

إلا أن التقاعد المبكر كان له تأثير على التوازن المالى لصندوق التأمين الاجتماعى ، ضمن متغيرات أخرى سوف نتناولها فى هذا البحث .

ولاشك فى أن تطبيق أية سياسة اقتصادية،لابد أن يكون لها سلبيات وإيجابيات ، والمشكلة تكمن فى طريقة اختيار الضوابط والكيفية، التى يتم بها تطبيق هذه السياسة ، فضلا عن التنسيق الذى يحقق التوزان بين الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية ، وهو ما يسعى البحث إلى دراسته.

خطة البحث :-

ونتناول فى هذا البحث ، دراسة التقاعد المبكر فى قانون التأمين الاجتماعى المصرى فــى ضـوء الخصخصة ، ونخصص الباب الأول لـدراسة (الخصخصة وعلاقتها بالتقاعد المبكر) ، ونعالج فى الباب الثانى (الآثار المترتبة على التقاعد المبكر) .

الباب الأول

الخصخصة وعلاقتها بالتقاعد المبكر

يرى البعض (٦) ،أن هناك نتائج عكسية تترتب على تطبيق الخصخصة ، وأن هــذه النتائج تعد شيئا محتماً ولا مفر منه ، وتتمثل أهم النتائج العكسية ، التى تترتب على تطبيق الخصخصة فى أنها تشارك فى خلق جيوش من العاطلين عن العمل ، وذلك لأنها تعمل على التخلى عن العمالة والموظفين ، مما يجعلهم عمالة رخيصة ومؤقتة على أبواب مشروعات القطاع الخاص .

ولقد أستخدمت الحكومة المصرية التقاعد المبكر، كوسيلة لمواجهة المشكلات التى تترتب على الخصخصة من ناحية العمالة ، وفقاً لتوصيات البنك الدولى ، بشأن مواجهة الآثار التى تترتب على برنامج التكييف الهيكلى ، وخاصة على العمالة (٧).

وسوف نقسم هذا الباب لدراسة الخصخصة فــى فصل تمهيدى ، ثم نتناول التقاعد المبكر (فصل أول) ، ونختتم هــذا الباب بــدراسة الأسس الفنيــة للتقاعد (فصل ثان)

6- Farazmand (A) ; " privatization and globalization : Critical analysis With Implications for public Management Education and Training " international review of administrative sciences, SAGE , Volume 68, Number 3, September 2002 , p . 358 – 364

7- World Bank " Will Arab Workers or Be Left out In the Twenty – First Century ? "W.B. Washington, D.C. August 1995 , p . 12

فصل تمهيدى
الخصخصة

والخصخصة كالتأميم ليست هدفاً فى ذاتها ، وإنما كلاهما كان وسيلة لتحقيق إصلاح اقتصادى شامل ، وإذا كان التأميم وسيلة الإتجاه الاشتراكى، فإن الخصخصة وسيلة الاتجاه الليبرالى الإصلاحى ، فهى تعد ركيزة أساسية لبرنامج إصلاح اقتصادى شامل (٨).

ويمكن تعريف الخصخصة فى إطار البرنامج المصرى ، بأنها تعنى نقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص ، وذلك للحد من القيود والعوائق الإدارية والمالية من ناحية ، ولتشجيع القطاع الخاص على المنافسة ، ورفع الكفاءة الاقتصادية لهذه المنشآت من ناحية أخرى ، لجذب المزيد من الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة ، فهى فى النهاية عبارة عن حزمة متكاملة من السياسات .

وسوف نتناول فى هـــذا الفصل التمهيدى الأسباب التـــى أدت إلـــى خصخصة المشروعات العامة (مبحث أول) ، ثـــم نتناول الآثـــار المترتبة علـى سياسة الخصخصة (مبحث ثان) ونختتم بتحليل لسياسة الخصخصة (مبحث ثالث)

٨- علاء محمد مهران : الخصخصة وتأثيرها علي البطالة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، سنة ٢٠٠٩ ، ص ١٥

المبحث الأول
الأسباب التى أدت إلى خصخصة المشروعات العامة

مما لا شك فيه ، أن اتجاه الدولة نحو سياسة خصخصة القطاع العام ، يؤكد فشل هذا القطاع فى آدائه لدور التنمية .

ويرجع فشل القطاع العام فى آداء دوره نحو التنمية ، إلى العديد من المشاكل ، **أهمها :ـ**

١- التدخل السياسى من جانب الدولة بشكل مستمر فى القرارات اليومية للشركات ، متمثلا فى سياسات العمالة بشكل عام (٩).

فقد أخذت الدولة على عاتقها تشغيل الأيدى العاملة الوافدة إلى سوق العمل، وكانت تقوم بتشغليهم إما فى المصالح الحكومية أو فى شركات القطاع العام عن طريق وزارة القوى العاملة ، وقد كان ذلك بناء على التزام الحكومة بتعيين الخريجين ، وليس بناء على وجود فرص عمل حقيقية ، الأمر الذى أدى إلى ظهور ما يسمى بـ (البطالة المقنعة) ، ولما أصبح الجهاز الحكومي غير قادر على استيعاب أى قدر إضافى من العمالة ، ظهرت(البطالة السافرة) وتزايدت أعدادها ونسبها ، وحملت ميزانيات الشركات بأرقام وأجور فلكية ، هذا فضلا عن إلزام الحكومة لشركات القطاع العام باستمرار إنتاج أو تقديم السلع أو الخدمات الخاسرة ، وذلك لتحقيق مكانه سياسية ، دون النظر للجدوى الاقتصادية من استمرارية المشروع ، الأمر الذى ترتب عليه خسائر فادحة لهذه الشركات.

٢- إنخفاض الربحية المحققة : فقد عانى العديد من الشركات العامة من خسائر لفترات طويلة ، وذلك بسبب فرض أسعار اجتماعية لا تتناسب مع السعر الحقيقى (سعر التكلفة) ، وما ترتب عليه من استمرارية الخسارة

٩- مرفت حسين حسن : أثر الخصخصة علي مستوي أداء شركات قطاع الأعمال العام ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، فرع بني سويف ، سنة ٢٠٠١ ، ص ٧٠

وعدم إمكانية الإحلال والتجديد ، الأمر الذى ترتب عليه عدم مسايرة التطور ، والتخلف التكنولوجى، والذى انعكس بدوره على الإنتاج .

٣- التوسع فى الهياكل التنظيمية واستحداث العديد من التقسيمات الـوظيفية دون الحاجة إليها ، مما أدى إلـــى تضخم الجهـــاز الإدارى ومـركزيتها الشديدة ، ومن المعروف أن هذه العوامل تؤدى دورا حاسما ومؤثرا فى العملية الاستثمارية الجادة (١٠).

كل هذه العوامل أدت إلى فشل القطاع العام ، فى القيام بدوره نحو التنمية ، الأمر الذى أدى إلى تدهور الاقتصاد المصرى بشكل عام ، وكان لابد من اللجوء مع هذا التدنى إلى أسلوب جديد لتعديل الوضع الاقتصادى (١١).

ومما لا شك فيه ، أن مستوى الأداء المنخفض للقطاع العام فى مصر ، وتفاقم أوجه قصوره فى النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أصبح القطاع العام يمثل عبئاً ثقيلا على موازنة الدولة ، الأمر الذى دفع الحكومة المصرية إلى إعادة النظر فى دور الدولة ، فى الأوضاع الاقتصادية ، لذلك بدأت الحكومة برنامجا شاملا للإصلاح الاقتصادى سنة ١٩٩١ ، بالتنسيق مع المؤسسات الدولية " صندوق النقد الدولى والبنك الدولى " ، بهدف دفع عجلة التنمية فى شتى المجالات (١٢).

وقد أصدرت الحكومة القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ (١٣) ، بغرض حل مشاكل قطاع الأعمال العام ، وإعـادة تأهيل شركاته مـــن النواحي المالية

١٠- عبد الفتاح الجبالي : " الجهاز الإدارى علي مستوي أداء شركات قطاع الأعمال العام ، مقال بجريدة الأهرام ، يوم الأثنين ٣ يوليو ٢٠٠٦ ، العدد ٤٣٦٧٣ ، ص ٢٢

١١- مرفت حسين حسن : أثر الخصخصة علي مستوى أداء شركات قطاع الأعمال العام ، مرجع سابق ، هامش ١٧ ، ص ٧٥

١٢- علاء محمد مهران : الخصخصة وتأثيرها علي البطالة ، مرجع سابق ، هامش ١٦ ، ص ٥٢

١٣- قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ، الجريدة الرسمية في ١٩ يونية ١٩٩١ ، العدد ٢٤ مكرر

والبشرية ، وصدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ ، الخاص بسوق رأس المال (١٤).

والحكومة عندما اتجهت لإصدار هذه القوانين ، كانت تهدف إلى رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية لوحدات القطاع العام ، وخفض الـديون المتراكمة والحد مـن ظاهرة البطالة المقنعة ، وفتح كثير من المجالات الاستثمارية لامتصاص أكبر قدر من البطالة السافرة .

ذلك أن العمالة الزائدة لم تؤد فقط إلى تخفيض إنتاجية العمل فى المنشآت العامة ، وبالتالى ربحيتها ، ولكن أيضا تسببت فـى تضخم فاتـورة الأجور والمرتبات ، إلى مستويات عجزت ميزانياتها عن مواجهتها ، وعندما تحملت الموازنة العامة عبء تزايد النفقات عن الشركات ،انتقلت المشكلة إلى الموازنة العامة ، المثقلة من الأصل ، ووصل العجز المالى إلى مستويات لا يمكن للدول النامية الاستمرار فى تحمله ، بل انتقل الأمر إلى الجهاز المصرفى (١٥).

لذلك ، كان لزاما على الحكومة أن تتصدى للمشاكل ، التى أدت إلى تدهور كفاءة المنشآت العامة ، ومن ضمنها مشكلة العمالة الزائدة .

وتجدر الإشارة ، إلى أنه تحقيقا لهذه الأغراض ، ومحاولة من الدولة للمساهمة فى حل مشكلة العمالة الزائدة ، التى تنتج عن الخصخصة ، فقد أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية ، والذى يهدف إلى توفير فرص عمل ، لتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادى عن كاهل محدودى الدخل ، بالإضافة إلى " التقاعد المبكر " كأحد الآليات لتطبيق سياسة الخصخصة.

١٤- قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ، الجريدة الرسمية في ١٩٩٢/٦/٢٥ ، العدد ٢٥ مكرر

١٥- شيرين الشواربي : علاقات العمل في ظل التحولات السياسية والاقتصادية "مؤتمر " ، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، سنة ٢٠٠٦ ، ص ١٨

المبحث الثانى
الآثار المترتبة على سياسة الخصخصة

والخصخصة كأى سياسة اقتصادية ، لابد أن ينجم عنها آثارسواء أكانت هذه الآثار إيجابية أم سلبية :-

أولا: الآثار الإيجابية للخصخصة : ويمكن إبراز أهم الآثار الإيجابية لسياسة الخصخصة فيما يلى :-

١- تؤدى الخصخصة إلى ترشيد النفقات العامة ، وذلك من خلال إلغاء الدعم ، الذى كانت تقرره الدولة للمشروعات العامة ، كما تزداد الموارد المالية للدولة لزيادة الحصيلة الضرائبية ، بالإضافة إلى الحد من اعتماد تلك الهيئات على الموازنة العامة للدولة(١٦).

٢- تخفيض مديونية الدولة،حيث يترتب على الخصخصة خفض قيمة الديون ، التى على الدولة ، نتيجة لما كانت تتحمله الدولة من أعباء دعم المشروعات ، وما كانت تعقده من قروض فى الداخل أو الخارج ، وذلك لتغطية العجز فى الموازنة العامة ، وسوف تقل بالتالى أو تنعدم ما كانت تدفعه الدولة من فوائد لهذه القروض (١٧).

٣- اتساع نطاق الملكية، وما يؤدى إليه من شعور الذين يمتلكون الأسهم وهم (المواطنون والعمال بصفة خاصة) ، بأنهم يحصلون على ثمار نجاح هذه الشركة .

٤- تدعيم القوى التنافسية فى المجتمع، فالشركات التى يتم خصخصتها تكون أكثر كفاءة فى تطوير أداء المشروعات ، عندما تكون مصحوبة بتحرير القيود وزيادة المنافسة .

١٦- رابح رتيب : الآثار الإجتماعية والمالية للخصخصة ، مجلة حقوق المنصورة ، العدد ٢١ ، سنة ١٩٩٧ ، ص ٩٩
١٧- رابح رتيب : المرجع السابق ، ص ١٠٢

ولكن إذا كان الأمر كذلك فهناك أكثر من سؤال :

هل الخصخصة أدت إلى زيادة الاستثمار فى مصر وفى أى المجالات ؟

وهل أدت إلى فتح مجالات جديدة لامتصاص قدر من طابور البطالة ؟

وهل أدت إلى أن تكون أسعار السلع والخدمات متوائمة مع الأجور والمرتبات للمواطن ؟

لا شك أن الخصخصة لم تقم بالدور الذى كان يجب أن تقوم به ، لكى يشعر المواطن بعائد حقيقى من جراء عمليات الخصخصة .

ولم تستطع الحكومات المتعاقبة أن تمنع أو تتحكم فى الآثار السلبية لبرنامج الخصخصة ، مثل البطالة ، زيادة معدلات التضخم ووجود الأشكال الاحتكارية .

والذى حدث ، هو أن هناك فئة قليلة هى التى نالت هذا العائد الحقيقى من وراء الخصخصة، مماأدى ذلك إلى وجود تفاوت طبقى بين المواطنين(١٨).

١٨- ضمن ما جاء فى حيثيات حكم محكمة القضاء الادارى ، ببطلان عقد بيع وخصخصة شركة النصر لصناعة المراجل البخارية فى الدعوى رقم ٤٠٥١٠ لسنة ٦٥ ق (القضاء الإدارى ، دائرة المنازعات الاقتصادية والاستثمار ، الدائرة السابعة ، بتاريخ ٢٠١١/٩/٢١) .

المخالفة الخامسة : أن التقييم آخذ فى الأعتبار تخفيض العمالة بمعدل من ٢٥% إلى ٥٠% ، بينما الثابت أن عددا من العروض اشتملت على تشغيل العمالة بالكامل .

أن اجراءات عملية بيع كافة أصول شركة النصر للمراجل البخارية وأوعية الضغط شابها عيب تعارض المصالح ، بمشاركة أحد أعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية فى تللك الاجراءات ، التى اسفرت عن ترسية البيع والتعاقد عليه مع احدى الشركات ، التى يساهم فيها نجليه ، ثم انضمامه شخصيا إلى الشركة المشترية ، بالاستحواذ الكامل له ولنجليه على كامل أصهم الشركة المباعة ، وقسمتها إلى شركتين إحداهما برئاسة آحد نجليه والثانية برئاسته شخصيا ، مما جعل صفقة البيع لشركة المراجل البخارية وأوعية الضغط مشوبة بالفساد ، باطلة بطلانا مطلقا ، وما ترتب عليها من آثار .

أن حقيقة التصرفات ، التى قام بها جميع المسئولين عن اتمام تللك الصفقة يثير الشك والريبة ، فقد بلغت تللك التصرفات حدا كبيرا من الجسامة ، يصل إلى شبهة التواطؤ ، لتسهيل تمرير الصفقة بكل ما شابها من مخالفات .

وقد كشف عن تللك المثالب السابقة على البيع ذلك المصير ، الذى لحق بالعاملين ومعدات وآلات المصنع ، التى تم تفكيكها على مرآى ومسمع من أجهزة الدولة ، وبمعاونة جهات تملك القرار لوقف تدمير تللك الصناعة ، وتجهيز أراضيها المملوكة للشعب لمشروعات سياحية ، كان من الممكن توفيرها للمستثمريين وفقا للأساليب المحددة للأستثمار السياحى والعقارى ، لا على حساب التصنيع المحلى وتنمية الصادرات الصناعية ، التى غابت عن مهندسى الخصخصة ، القائمة على مجرد التخلص من الأصول ، وانفاق حصيلة الخصخصة فى غير ما يقيم مجتمع التنمية الصناعية والاقتصادية .